الفصل الثالث

قطاع الزراعة والمياه

نظرة عامة

يُعد قطاع الزراعة والمياه من القطاعات الاقتصادية الهامة في غالبية الدول العربية من حيث مساهمته في تكوين الناتج المحلي، أو بسبب استيعابه لما يتجاوز ربع حجم القوى العاملة في بعض الدول العربية الزراعية، وتلبيه للاحتياجات الغذائية، وإسهامه في تنمية الصناعات التحويلية من خلال تزويدها بمدخلات الإنتاج. وقد ساهمت التطورات الاقتصادية الحديثة في زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي في الدول العربية، وفي مقدمتها ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية وزيادة الطلب على المنتجات الغذائية العربية. وقد بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام 2012 حوالي 137.8 مليار دولار أمريكي أي بنسبة 5.1 في المائة، وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي حوالي 392 دولاراً.

وتتحكم الظروف المناخية والبيئية ونوعية الموارد الزراعية في أداء القطاع الزراعي في الدول العربية. وتمثل محدودية الموارد المائية أهم العوامل التي تحد من التنمية الزراعية العربية، حيث شكلت مساحة الأراضي المستغلة للإنتاج الزراعي في عام 2011 حوالي ثلث مساحة الأراضي القابلة للزراعة. وفي جانب الأوضاع المائية، فما زالت الدول العربية تعاني من عجز مائي يتوقع أن يتفاقم في المستقبل في ضوء تزايد عدد السكان وارتفاع قيمة الفجوة الغذائية، والاستخدام الجائر للموارد المائية، علاوة على تدنى كفاءة وسائل الري نظراً لاستخدام طرق الري التقليدية، مما يؤدي إلى استنزاف العناصر الغذائية في التربة وانخفاض العائد من المياه وتدنى إنتاجية الأرض.

سجل الإنتاج النباتي نمواً بنسبة 3.2 في المائة في عام 2012، ويعزى ذلك إلى تحسن مستوى الغلة لمعظم المحاصيل المروية كالدرنيات والبذور الزيتية والخضروات والمحاصيل السكرية. وفي المقابل سجل الإنتاج الحيواني بجميع مكوناته تراجعاً بنسبة 17.2 في المائة في عام 2012 نتيجة لانفصال جنوب السودان عن جمهورية السودان حيث تتركز غالبية المراعي في الجنوب. في حين ارتفع الإنتاج السمكي بنسبة 3.6 في المائة، ويمثل هذا الإنتاج حوالي 54 في المائة من حجم المخزون وحوالي 85 في المائة من الطاقة الإنتاجية الممكنة. وتعتبر إنتاجية الأراضي الزراعية في الدول العربية، باستثناء مصر، ضعيفة بالمقارنة مع مجموعات الدول الأخرى في معظم المحاصيل الزراعية وبشكل خاص في مجموعة الحبوب.

تراجعت نسبة العاملين في قطاع الزراعة إلى حوالي 22.6 في المائة من العمالة الكلية العربية في عام 2011. وتعتبر ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن في مقدمة الصعوبات التي تواجه القطاع الزراعي في الدول العربية. وقد

بلغ نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في الدول العربية حوالي 4945 دولاراً في عام 2011، وتتسم العمالة الزراعية بتدني مستوى الأجور بالمقارنة مع النشاطات الاقتصادية الأخرى، إذ يتراوح متوسط دخل العامل في القطاعات غير الزراعية بين 3-6 أضعاف متوسط دخل العامل في القطاع الزراعي. ويعد ذلك أحد أهم أسباب الهجرة من الريف إضافة إلى ضعف الخدمات العامة به.

وفي مجال التجارة الخارجية للسلع الزراعية، ارتفعت الصادرات من حوالي 17.7 مليار دولار في عام 2010 إلى نحو 18.0 مليار دولار في عام 2011، أي بمعدل نمو قدره 2.0 في المائة، كما ارتفعت الواردات من حوالي 82.4 مليار دولار إلى نحو 84.3 مليار دولار خلال الفترة نفسها، أي بنسبة نمو بلغت 2.3 في المائة جراء الزيادة الكبيرة في أسعار السلع الغذائية وزيادة الطلب عليها. وارتفع العجز في الميزان التجاري الزراعي بشكل مطرد منذ مطلع الألفية ليصل إلى حوالي 66.3 مليار دولار في عام 2011. وقد أدى استمرار التفاوت بين معدلات نمو الإنتاج الزراعي من السلع الزراعية وتزايد الطلب عليها إلى استمرار اتساع الفجوة الغذائية لتصل إلى حوالي 34.4 مليار دولار عام 2011 مسجلة بذلك ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.3 في المائة بالمقارنة مع عام 2010. ومن جانب آخر، سجلت نسبة الاكتفاء الذاتي في عدد من السلع الغذائية الرئيسية في عام 2011 تحسناً طفيفاً وفي مقدمتها الحبوب (من ضمنها القمح والأرز) والزيوت والشحوم. وفي المقابل، سجلت بعض السلع شبه اكتفاء ذاتي كالفواكه 98.5 في المائة، والبيض بنسبة 95.5 في المائة، في حين حققت بعض السلع فائضاً وتشمل الخضروات (106.6 في المائة)، والبطاطس (105.4 في المائة)، والأسماك (100.9 في المائة).

الناتج الزراعي العربي

بلغ الناتج الزراعي بالأسعار الجارية في عام 2012 حوالي 137.8 مليار دولار أمريكي، محققاً بذلك نمواً يقدر بنحو 1.8 في المائة عن قيمته في عام 2011، بينما حقق ذلك الناتج زيادة سنوية متوسطة قدرها 7.8 في المائة خلال الفترة 2000-2012، وبلغت مساهمة الناتج الزراعي العربي في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 5.1 في المائة في عام 2012، الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)
تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الدول العربية
(بالأسعار الجارية)

(مليون دولار أمريكي)

	2000	2005	2009	2010	2011	2012	معدل النمو (%)	
							2012-2000	2012-2011
الناتج المحلي الإجمالي	714,779	1,166,910	1,781,152	2,085,238	2,459,714	2,691,834	11.7	9.4
الناتج الزراعي	55,907	71,119	116,394	126,864	135,321	137,785	7.8	1.8
نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي	7.8	6.1	6.5	6.1	5.5	5.1		

المصدر: الملحق (1/3).

ويرجع سبب تدني نمو الناتج الزراعي خلال عام 2012 إلى تراجع أداء النشاط الزراعي في عدد من الدول العربية الزراعية الرئيسية وفي مقدمتها سورية بنسبة 18.8 في المائة والمغرب بنسبة 6.6 في المائة والسودان بنسبة 5.3 في المائة الذي يمثل ناتجها الزراعي حوالي 16.4 في المائة من الناتج الزراعي العربي لعام 2012.

وتتفاوت الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير فيما بين الدول العربية، إذ تكون مرتفعة في الدول العربية ذات الموارد الزراعية الغنية مثل السودان وسورية ومصر والمغرب والجزائر وتونس حيث تتراوح تلك النسبة بين 8.2 في المائة في تونس والجزائر و33.1 في المائة في السودان. وقد سجل الناتج الزراعي خلال عام 2012 تطورات متباينة بالمقارنة مع العام السابق، إذ حقق زيادة في بعض الدول العربية في مقدمتها العراق ومصر وموريتانيا واليمن وليبيا ولبنان والجزائر، وقد تراوحت تلك الزيادة بين 5.1 في المائة في الجزائر و14.7 في المائة في موريتانيا. ويعود سبب هذا التحسن في الأداء إلى نتائج السياسات الزراعية التي بدأت تلك الدول في تطبيقها في مجالات تحرير أسعار السلع الزراعية، وتشجيع التصدير، واستصلاح الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى الحوافز التشجيعية للقطاع الخاص في مجال النشاط الزراعي. وبالمقابل انخفض الناتج الزراعي في سورية بنسبة 18.8 في المائة والسودان بنسبة 5.3 في المائة، ويعود سبب ذلك إلى التأثير السلبي للأحداث السياسية الداخلية في سورية، والتطورات السياسية في السودان التي أدت إلى انفصال الجنوب، إضافة إلى أثر تراجع قيمة العملة المحلية في هذين البلدين مقابل الدولار الأمريكي. كما انخفض الناتج في المغرب بنسبة 6.6 في المائة نظراً للظروف المناخية غير المواتية وقلة الأمطار.

وعلى صعيد آخر فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي عام 2012 حوالي 392 دولاراً أي بمعدل نمو بلغ 1.8 في المائة بالمقارنة مع عام 2011. ويتفاوت هذا المتوسط بين الدول العربية خلال عام 2012، إذ يبلغ حوالي 644 و549 دولاراً في السودان ولبنان على التوالي، ويتراوح بين 464 دولاراً و384 دولاراً في سورية والسعودية والجزائر ومصر والمغرب. كما يتراوح بين 347 دولاراً و133 دولاراً في تونس والإمارات وجزر القمر والعراق وعمان واليمن وموريتانيا والكويت والأردن، في حين يقل عن 100 دولار في كل من قطر وليبيا والبحرين وجيبوتي، الملحق (1/3).

الموارد الطبيعية في الدول العربية

الأراضي الزراعية: بلغت مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الدول العربية عام 2011 حوالي 140 مليون هكتار مقارنة مع 197 خلال عام 2010، ويعود هذا الانخفاض إلى انفصال جنوب السودان. وتقدر مساحة الأراضي التي استغلت في الإنتاج الزراعي بنحو 68.8 مليون هكتار، منها نحو 55.0 مليون هكتار تم زراعتها فعلياً، ونحو 13.8 مليون هكتار تركت كأراضي بور بدون استغلال أي بنسبة 20.1 في المائة. وتحتل الأراضي التي تزرع بالمحاصيل الموسمية حوالي 86.8 في المائة من إجمالي مساحة الأراضي المزروعة. وتعتبر الزراعة المطرية الأكثر

انتشاراً إذ تمثل حوالي 64.2 في المائة من المساحة الزراعية المستغلة. وتتفاوت المساحة التي تشغلها الأراضي الزراعية بين دولة وأخرى تبعاً لعوامل مناخية وبيئية ومدى توفر المياه، إضافة إلى سياسات استصلاح الأراضي الزراعية، والبنى التحتية الزراعية، وحجم الاستثمارات المخصصة لبرامج التنمية الزراعية، الملحق (2/3).

وقد سجلت مساحة الأراضي المزروعة في الدول العربية خلال العقدين الماضيين نمواً متواضعاً، بلغ حوالى 8 مليون هكتار. وتتجاوز نسبة الأراضي الزراعية 25 في المائة من المساحة الإجمالية في ثلاث دول عربية هي تونس وسورية ولبنان، بينما تتراوح تلك النسبة بين 3 في المائة و14 في المائة في المغرب وفلسطين والسودان والبحرين والعراق ومصر والجزائر والأردن واليمن والإمارات وقطر، وتنخفض إلى أقل من 3 في المائة في الدول العربية الأخرى. كما ارتفعت نسبتها من مساحة الدول العربية من حوالي 3 في المائة في بداية التسعينات إلى حوالي 5 في المائة في عام 2011. وبالمقابل، استمر ثبات نسبة الأراضي المروية إلى مجمل المساحة المزروعة منذ مطلع التسعينات في حدود 20 في المائة، وتتباين نسب الزراعة المروية في الدول العربية، حيث تعتمد مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي كلياً على الزراعة المروية بينما تتراوح تلك الزراعة بين 10 في المائة و94 في المائة في الدول الأخرى. وبلغ متوسط المعدل السنوي لتزايد الرقعة المزروعة خلال الفترة المذكورة حوالي 5 في المائة، بينما بلغ معدل النمو السنوي للسكان حوالي 2.3 في المائة. وقد نجم عن هذا تراجع متوسط نصيب الفرد من الأرض المزروعة من 0.27 هكتار إلى 0.16 هكتار، وذلك بسبب تفوق عدد السكان بنسبة كبيرة قياساً إلى مساحة الأراضي المزروعة أصلاً. ولم يعوض هذا التراجع أي تطور يذكر في مستوى الإنتاجية والتكثيف المحصولي إلا بصورة جزئية. ويتباين نصيب الفرد من الأراضي الزراعية من دولة إلى أخرى.

وتتعرض مساحة الأراضي القابلة للاستغلال، بالرغم من محدوديتها إلى عوامل التدهور وانحسار الغطاء النباتي الطبيعي فيها، وزيادة تعرض التربة للانجراف بالماء والهواء، وتملح وتلوث الأراضي المروية، بالإضافة إلى تعديات الزحف العمراني، والاستغلال الجائر مما يؤدي إلى تدهور صفات التربة وضعف قدرتها الإنتاجية وفقد التنوع الحيوي.

المراعي: بلغ إجمالي مساحة المراعي الطبيعية في الدول العربية في عام 2011 حوالي 493.9 مليون هكتار، وتمثل هذه نحو 30 في المائة من المساحة الإجمالية للدول العربية، ونحو 13 في المائة من مساحة المراعي في العالم. وتتراوح مساحة المراعي الطبيعية بين 44.5 في المائة و79.1 في المائة في كل من سورية والسودان والصومال والعراق والسعودية، بينما تمثل ثلث المساحة تقريباً في موريتانيا والمغرب وفلسطين وتونس. وتمثل مساحة المراعي في السعودية والسودان حوالي 60 في المائة من المساحة الإجمالية في الدول العربية.

وتتسم المراعي في الدول العربية بانخفاض الكثافة وقلة التغطية النباتية، وهشاشة التركيب النوعي، وانخفاض معدل الإنتاجية النباتية لوحدة المساحة. ويبلغ متوسط إنتاجية الهكتار من المراعي في الدول العربية 5 كغم من اللحوم الحمراء، تمثل حوالي خمس إنتاجية الهكتار في الدول المتقدمة وحوالي ثلث إنتاجية المراعي في الدول النامية. ويرجع

انخفاض إنتاجية المراعي إلى ضعف برامج التنمية الرعوية، وسوء الإدارة والممارسات الخاطئة الناجمة عن الرعي الجائر والمبكر، وقلع الشجيرات والأعشاب، وحراثة الأراضي الرعوية وإهمال التجديد والتسميد، وتكرار فترات الجفاف، وسوء توزيع نقاط الماء، واستمرار الاحتطاب بطريقة خاطئة.

وتتمثل محاور تنمية وصيانة المراعي الطبيعية في تطبيق التقنيات المختلفة لزيادة الإنبات والنمو والإنتاج واستخدام طرق الحراثة الحديثة، والاستغلال الأمثل لمياه الأمطار، ونشر المياه السطحية من خلال التوزيع الجيد لنقاط المياه، والتوسع في مشروعات حصاد المياه، وتطبيق أساليب الاستثمار والإدارة المحسنة للمراعي من خلال الاستزراع الموسع، وتعزيز القدرات البشرية وخدمات التوعية والإرشاد، ونشر أساليب مراقبة ومكافحة التصحر، وصيانة وتنمية الموارد الطبيعية على أسس مستدامة.

الغابات: قُدرت مساحة الغابات عام 2011 بنحو 48.5 مليون هكتار، حيث سجلت تراجعاً كبيراً بلغ حوالي 48.9 في المائة بالمقارنة مع عام 2010 وذلك بسبب انفصال جنوب السودان حيث تتركز الغابات. وتمثل هذه المساحة حوالي 1.3 في المائة من مساحة الغابات في العالم. وتفتقر الدول العربية لوجود الغابات فيها نظراً لوقوع معظمها في حزام المناطق الجافة وشبه الجافة. وتتركز معظم الغابات في السودان والصومال والمغرب والجزائر والسعودية. وتخضع الغابات في معظم الدول العربية لكثير من التعديات والانتهاكات كالإزالة والاستغلال التجاري الجائر، والحرث والتحطيب، ونقص الموارد المائية، وغياب الإرشاد الزراعي. وتقدر مساحة الغابات المزالة سنوياً بحوالي 1.3 في المائة من مساحة الغابات في الدول العربية، وهو ما يعد معدلاً مرتفعاً بالمقارنة مع معدل الإزالة على المستوى العالمي الذي لا يتجاوز 0.2 في المائة سنوياً. وتراجعت إنتاجية الغابات في الدول العربية خلال العقد الحالي بشكل كبير من حوالي 100 طن/هكتار في السنة في بداية العقد، إلى حوالي طن واحد أو ما دون ذلك في الهكتار في السنة في عام 2011.

إن المحافظة على الغابات وتطويرها يتطلب حملات توعية في أوساط سكان الريف لوقف التعدي على المراعي والغابات، وتشجيع زراعة الأصناف البديلة التي تتكيف مع الظروف البيئية، وتطوير الغابات الطبيعية، والتوسع في زراعة الأشجار ذات الأصناف التي تتكيف مع الظروف المناخية ذات الإنتاجية المرتفعة، ومنع الرعي في مراحل التشجير. هذا إلى جانب التركيز على التكثيف المحصولي وزيادة إنتاجية الأرض المزروعة، واستصلاح المزيد من الأراضي المناسبة لاستغلالها كغابات، والعمل على تحقيق التنسيق والتكامل بين التنمية الريفية بعناصرها وأنشطتها المختلفة وبرامج حماية وتطوير الغابات.

التصحر وتدهور خصائص التربة: تتميز الدول العربية بالمناخ الجاف وشبه الجاف وشدة الرياح وتفاوت درجة الحرارة بين الليل والنهار، حيث تؤدي هذه الظروف المناخية إلى ارتفاع معدلات التبخر التي تصل إلى حوالي 2500 ملم/السنة في شواطئ الخليج العربي وجنوب البحر الأحمر، إلى جانب فقدان 85 في المائة من الأمطار في المناطق

الجرداء. وتتعرض الأراضي الزراعية في الدول العربية للتدهور نتيجة الانجراف والتملح واستنزاف وإجهاد التربة، والتوسع العمراني، والإفراط في تجزئة وتفتيت الأرض المزروعة. ويتراوح معدل خسارة التربة من الانجراف بين 2-3 ملم في السنة، كما يتراوح وزن التربة المنجرفة بفعل المياه في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط بين 10 و200 طن/هكتار/سنة، ويرتفع هذا المعدل إلى حوالي 250 طن/هكتار/سنة في السفوح السورية والمغربية. وقد تفاقمت ظاهرة التصحر في الدول العربية وتعاظمت آثارها السلبية خلال العقود الأخيرة على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بسبب غياب ضوابط صيانة وحماية التربة والأراضي، الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)
المساحة المتصحرة والمهددة بالتصحر في الدول العربية
عام 2010

(ألف كم^2)

الإقليـم	المساحة المتصحرة	المساحة المهددة بالتصحر
المغرب العربي[1]	4,734	1,008
حوض النيل والقرن الإفريقي[2]	1,897	1,221
المشرق العربي[3]	265	361
شبه الجزيرة العربية[4]	2,868	283
المجموع	**9,764**	**2,873**

(1) تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب وموريتانيا.
(2) جيبوتي، السودان، الصومال ومصر والقمر.
(3) الأردن، سورية، العراق، فلسطين ولبنان.
(4) الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت واليمن.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي 2011.

وقد بلغت مساحة الأراضي المتصحرة في الدول العربية حوالي 9.76 مليون كم^2 في عام 2010، أي نحو 68.4 في المائة من مساحة الدول العربية. وتتركز معظم الأراضي الصحراوية في إقليم المغرب العربي، إذ تمثل المساحة المتصحرة حوالي 48.5 في المائة من مساحته الإجمالية مقابل 29.4 في المائة في إقليم شبه الجزيرة العربية و19.4 في المائة في إقليم حوض النيل و2.7 في المائة في إقليم المشرق العربي. وتقدر مساحة الأراضي المهددة بالتصحر بحوالي 2.9 مليون كم^2 أي بنسبة 20 في المائة من المساحة الإجمالية للدول العربية.

ومن أهم الأنشطة المشتركة التي تسهم في معالجة مشكلة التصحر المسح البيئي لتقدير الطاقة الحيوية للأراضي، ومراقبة التصحر، وتطوير محطات الأرصاد الجوية، وتعزيز مستوى التنسيق وتبادل المعلومات، وحماية الغابات ومنع قطع الأشجار بصورة عشوائية، وترشيد الزراعة البعلية والحد من توسعها في الأراضي غير الملائمة، وتنظيم الرعي وترشيد استخدام الموارد المائية ونشر وتعميق الوعي البيئي، وإنشاء مؤسسات تعني بالمحافظة على البيئة.

الموارد المائية

تتميز الموارد المائية في المنطقة العربية بالندرة من حيث تدني متوسط نصيب وحدة المساحة، أو نصيب الفرد من المياه، أو بصورة نسبية مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم. ويتوفر في الدول العربية حوالي 0.7 في المائة من إجمالي المياه السطحية الجارية في العالم، كما تتلقى حوالي 2.1 في المائة من إجمالي أمطار اليابسة. وتقدر الموارد المائية المتجددة في الدول العربية بنحو 338 مليار متر مكعب تمثل حوالي 2 في المائة من المياه المتجددة في العالم. ولا يتعدى متوسط نصيب الفرد من المياه في الدول العربية في عام 2010 حوالي 800 متر مكعب سنوياً مقابل 7 آلاف متر مكعب على مستوى العالم، وهو دون مستوى الفقر المائي الذي يقدر بحوالي ألف متر مكعب سنوياً. ويتوقع أن ينخفض نصيب الفرد من المياه في الدول العربية إلى حوالي 550 متر مكعب في السنة عام 2030، وإلى أقل من 200 متر مكعب في عدد من الدول العربية، نظراً لتزايد عدد السكان وتطور المستوى المعيشي والمتطلبات التنموية المتزايدة. هذا، بالإضافة إلى أن 16 دولة عربية تحت خط الفقر المائي في عام 2010 منها 12 دولة عربية تحت خط الفقر المائي الحاد.

المياه السطحية: تقدر الموارد المائية السطحية العربية المتاحة بحوالي 296 مليار متر مكعب، ويأتي أكثر من ثلثي تلك الموارد من خارج الدول العربية، وتشكل القسط الأكبر من الموارد المائية المتجددة، وتمتلك العراق أكبر كمية من المياه السطحية، يليها مصر ثم السودان وسورية، وتستحوذ الزراعة على حوالي 87 في المائة من تلك الكميات مقابل 10 في المائة للاستخدام المنزلي و3 في المائة للأغراض الأخرى. وبلغ إجمالي المياه السطحية المستثمرة لأغراض الري عام 2010 حوالي 210 مليار متر مكعب أي بنسبة استرداد بلغت 71 في المائة من المياه السطحية المتاحة، وبالمقابل بلغ حجم الطلب للأغراض الزراعية حوالي 360 مليار متر مكعب في نفس العام، أي أن العجز في حجم المياه اللازمة للأغراض الزراعية يقدر بحوالي 30 في المائة، حيث يتم تغطية جزء من هذا العجز من المياه الجوفية ومياه التنقية والتحلية. ويقدر إجمالي الموارد المائية التي تذهب هدراً جراء أسلوب الري السطحي التقليدي، الذي يتسم بالإسراف في كميات المياه المستعملة، بحوالي 95 مليار متر مكعب سنوياً، أي أن كفاءة الري السطحي الشائع في الدول العربية لا تتعدى 47 في المائة من إجمالي كميات الموارد المائية المستخدمة في الري السطحي.

وينجم عن الري السطحي مشاكل عدة تتمثل في: ارتفاع مستوى المياه الأرضية، والتملح، واستنزاف بعض العناصر الغذائية في التربة، وتأخر النضج الثمري في بعض المحاصيل الزراعية كالقطن، وانخفاض العائد من المياه، وتدني إنتاجية الأرض. ويمثل الوضع المتردي للموارد المائية السطحية في ظل الظروف المناخية الجافة وشبه الجافة في الدول العربية، أكبر عبء على الموارد المائية الجوفية التي يعول عليها في تأمين الاحتياجات المائية العربية لأغراض الإنتاج الزراعي، الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)
الموارد المائية المتاحة في الدول العربية حسب مصادرها
خلال عام 2011

(مليار م^3)

الموارد المائية السطحية	الموارد المائية الجوفية			مجموع الواردات المائية المتجددة السطحية والجوفية	الموارد المائية غير التقليدية		مجموع الموارد المائية المتاحة
	المخزون	التغذية السنوية	المستغل		مياه التنقية	مياه التحلية	
296	7734	42	35	338	8.1	2.5	348.6

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة السمكية في الوطن العربي عام 2011.

المياه الجوفية: يقدر إجمالي المخزون المائي الجوفي في الدول العربية بحوالي 7734 مليار متر مكعب، كما يقدر إجمالي الموارد المائية غير التقليدية والمتمثلة بمياه التنقية والتحلية بحوالي 10.6 مليار متر مكعب منها حوالي 8.1 مليار متر مكعب من مياه الصرف الزراعي. وتشمل المياه الجوفية في الدول العربية نوعين من المياه، الأول وهو المتجدد ويتم تغذيته بواسطة الأمطار أو الترسبات الناتجة عن جريان مياه الأنهار والسيول وهي ذات أعماق متوسطة، والثاني وهو غير المتجدد ويوجد في أحواض مائية عميقة، ويرجع مخزونها المائي إلى العصور الجيولوجية القديمة وتنتشر في إقليم الصحراء الكبرى وشبه الجزيرة العربية وبادية الشام.

ويبلغ معدل التغذية السنوي للمياه الجوفية حوالي 42 مليار متر مكعب موزعة بين الأقاليم المختلفة، كما يقدر المتاح للاستغلال بحوالي 35 مليار متر مكعب في السنة. ويتواجد أكبر مخزون للمياه الجوفية في الإقليم الأوسط الذي يضم السودان ومصر ويقدر بحوالي 83 في المائة من الحجم الكلي.

وتتعرض المياه الجوفية المتجددة إلى الاستنزاف الجائر والزائد عن حجم تغذيتها السنوية في معظم الدول العربية بسبب الحفر العشوائي للآبار السطحية، والتوسع غير المدروس في المساحات المروية، وعدم توفير القياسات الدورية الدقيقة لحجم المخزون المتاح مقارنة بالكميات التي يتم سحبها. وتتعرض الموارد المائية العربية من سطحية وجوفية إلى التلوث بسبب ضعف التدابير والإجراءات الرامية إلى حمايتها من آفات التلوث الصناعي، كما تعاني الأنهار العربية مثل دجلة من زيادة ملوحة مياهه جراء تحويل مياه الصرف إلى مجراه.

ويعتبر الإسراف في استخدام مياه الري أحد أسباب ضعف كفاءة الري الزراعي، نظراً لعدم التقيد بالمقننات المائية، وقصور طرق الري التقليدي، حيث يتم تسرب المياه وتبخرها في الأقنية الترابية المكشوفة، ونمو النباتات المائية والطحالب، وغياب التنسيق الجماعي التعاوني بين المزارعين، هذا إلى جانب زراعة بعض المحاصيل الزراعية التي تستهلك كميات كبيرة من المياه وخاصة التي تروى بالغمر مثل الأرز.

إن تعزيز الأمن المائي العربي، وتطوير الموارد المائية وترشيد استخداماتها وتحسين كفاءة الري الزراعي، يتطلب تطبيق إستراتيجية مائية عربية متكاملة تركز على محاور عدة تتمثل في: تطوير ودعم البحوث والدراسات الخاصة بتقانات مصادر المياه والري التكميلي، واستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد، وتعزيز استخدامها، وإجراء البحوث التطبيقية المتكاملة لطرق الري الحديثة، وتحديث البنى الأساسية لشبكات الري ونظم وشبكات الصرف. وإعداد المخططات والخرائط المائية، والاهتمام بتطوير قدرات الموارد البشرية، بالإضافة إلى وضع سياسات للحفاظ على الموارد المائية العربية.

الموارد البشرية

القوى العاملة في الزراعة: يقدر عدد السكان الزراعيين في الدول العربية في عام 2011 بحوالي 83.9 مليون نسمة أي حوالي 55.3 في المائة من سكان الريف وحوالي 23.2 في المائة من إجمالي السكان بالمقارنة مع 30.3 في المائة عام 2000. ويعود سبب هذا التراجع إلى استمرار الهجرة من الريف إلى المدن حيث أن تطور واتساع قوة القطاعات غير الزراعية، وبصفة خاصة القطاع الصناعي وقطاع الخدمات يزيد من حاجتها إلى اليد العاملة التي تستقطبها من القطاع الزراعي، الذي تتناقص حاجته إلى اليد العاملة بسبب التقدم التقني الزراعي الناجم عن التوسع في استخدام الميكنة الزراعية والتي غالباً ما تشمل مختلف الأنشطة والعمليات الزراعية. وتقدر القوى العاملة في الزراعة عام 2011 بحوالي 27.3 مليون عامل أي بنسبة 22.6 في المائة من إجمالي القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية وهي النسبة الأقل بالمقارنة مع مجموعة الدول النامية الأخرى، الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)
القوى العاملة في قطاع الزراعة حسب مجموعات الدول
عام 2011

الدول	القوى العاملة في كافة القطاعات الاقتصادية مليون نسمة	القوى العاملة في قطاع الزراعة مليون نسمة	نسبة القوى العاملة في قطاع الزراعة %
الدول العربية	120.8	27.3	22.6
الدول النامية	185.5	115.1	62.0
الدول الأقل نمواً	374.1	243.4	65.0
الاتحاد الأوروبي	241.9	10.4	4.3
آســـيا	2056.0	1025.0	49.9
العالـــم	3324.5	1312.1	39.5

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بيانات الإنتاج الزراعي، إبريل 2013.

وتتفاوت نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى من دولة لأخرى، إذ تتجاوز تلك النسبة نصف إجمالي عدد العاملين في كل من جيبوتي والقمر وفي حدود 50 في المائة في كل من موريتانيا والسودان. وتتراوح بين 20 في المائة و38 في المائة في كل من سورية وتونس والجزائر ومصر والمغرب

وعمان واليمن وتنخفض هذه النسبة في الدول العربية الأخرى إذ تتراوح بين 2 في المائة و6 في المائة في ليبيا والإمارات والسعودية والعراق والأردن وتتراوح بين أقل من 1 في المائة وأقل من 2 في المائة في باقي الدول العربية، الملحق (3/3).

وتشكو العمالة الزراعية العربية عموماً من تدني مستوى الأجور، وارتفاع مستوى البطالة المقنعة نتيجة للطبيعة الموسمية للإنتاج الزراعي، حيث تنتشر الزراعة المطرية على حوالي ثلاثة أرباع مساحة الأراضي الزراعية ويتسم الإنتاج الزراعي بالانخفاض والتذبذب من سنة لأخرى. ويتراوح متوسط دخل العامل في القطاعات غير الزراعية (الصناعي والخدمات) بين 3-6 أضعاف متوسط دخل العامل في القطاع الزراعي، ويصل الفارق في بعض الدول العربية إلى عشرات الأضعاف. وقد بلغ نصيب العامل الزراعي من الناتج الزراعي حوالي 4945 دولاراً في عام 2011 أي بمعدل نمو بلغ 6.1 في المائة بالمقارنة مع العام السابق، وهو معدل منخفض بالمقارنة مع الدول الأخرى إذ يمثل حوالي 13 في المائة من نصيب العامل الزراعي في الدول المتقدمة وحوالي 45 في المائة من الدول النامية. وتتفاوت حصة العامل الزراعي من الناتج الزراعي فيما بين الدول العربية، إذ تنخفض في معظم الدول العربية ذات الموارد الزراعية، مثل المغرب ومصر وسورية والسودان والجزائر وتونس، ويرجع سبب ذلك إلى العوامل المناخية، والبنى التحتية، والسياسات الزراعية الاستثمارية غير المواتية وضعف خدمات الإرشاد، والتسويق وتوفير مدخلات الإنتاج الزراعي. وهناك مجالات لزيادة إنتاجية العامل الزراعي في الدول العربية بمعدل يتراوح بين ضعفين إلى خمسة أضعاف الإنتاجية الحالية من خلال التوسع في استخدام التقانة الزراعية الحديثة وتطوير البنى الأساسية وتوفير المرافق والخدمات الأساسية، الملحق (4/3).

الهجرة من الريف إلى المدن: تعتبر الهجرة من الريف إلى المدن إحدى الظواهر التي تعيق تطور الزراعة العربية. إذ تؤدي إلى ارتفاع كبير في أجور الأيدي العاملة الزراعية، وزيادة تكاليف الإنتاج، وتراجع الاستثمار، فضلاً عن دخول أعداد من الأيدي العاملة غير الماهرة إلى النشاط الزراعي نتيجة النزوح إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى المجزية في المدن. ويرجع تزايد معدل الهجرة إلى ضعف مستوى الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وخدمات اجتماعية في الوسط الريفي حيث لا تتجاوز نسبة السكان الذين يحصلون على الماء الصالح للشرب نصف العدد الإجمالي، و60 في المائة في مجال الخدمات الصحية و35 في المائة في مجال خدمات الصرف الصحي، علاوة على ضعف البنى الأساسية من شبكات الري والصرف والسدود والطرق والكهرباء والاتصالات. مما ساهم في إضعاف فرص العمل في الوسط الريفي وبالتالي إلى نمو الهجرة إلى المدن بصورة متسارعة، حيث يتم تجاوز فرص العمل المتاحة في كل القطاعات الاقتصادية وإمكانات الاستيعاب المحدودة في الدول العربية، ويؤدي إلى تفاقم البطالة بين النازحين من الريف. وتدل البيانات إلى أن متوسط معدل نمو سكان المدن العربية يبلغ حوالي 5 في المائة، مقابل تراجع السكان الزراعيين بنسبة 0.3 في المائة، في حين يبلغ معدل النمو السكاني في الدول العربية حوالي 2.3 في المائة سنوياً، ويعتبر هذا التفاوت بين المعدلين أكبر دلالة على معدلات النزوح من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى المتركزة في المدن.

ومن الأثار السلبية للهجرة من الريف إلى المدن إلحاق الضرر بالأراضي الزراعية نظراً لتركها دون استغلال في بعض المناطق، أو التجاوز عليها في ضواحي المدن لصالح التوسع السكني العشوائي، كما تؤدي أيضاً إلى زيادة الضغوط على سوق العمل وانتشار الأعمال الهامشية غير المنتجة.

ويمثل الحد من الهجرة الريفية، وضبط التضخم السكاني الحضري ضرورة ملحة لكلا القطاعين الريفي والحضري. وتعتبر التنمية المتكاملة، ومحورها التطور الصناعي والزراعي، الذاتية والمستديمة التي تتم في إطار التنسيق العربي، هي السبيل الأمثل لتحقيق ذلك. إذ لا بد أن يكون من أولوياتها توفير فرص العمل والإنتاج في القطاع الزراعي الريفي، والتركيز على استغلال الموارد المتاحة وتعميم أساليب الزراعة كثيفة العمالة، وتجنب الإفراط في الميكنة الزراعية، وتحسين شروط التبادل بين قطاعي الريف والحضر بتطبيق سياسات سعرية واستثمارية متوازنة، وتحسين أو إنشاء البنى التحتية، وتوفير المرافق والخدمات الأساسية في الأرياف، وإعطاء الأولوية للمناطق الأكثر حرماناً، وكذلك نشر ودعم الصناعات الغذائية في المناطق الريفية.

البحوث الزراعية: يعتبر البحث العلمي والتطوير الزراعي العربي، وتحسينه كماً ونوعاً وتوظيفاً المدخل الحقيقي لأحداث التنمية في الزراعة العربية، اعتماداً على الذات بصورة أساسية، خصوصاً أن الإنتاج الزراعي بطبيعته، ذو طابع تطبيقي محلي بالأساس، لا يمكنه الاعتماد على أبحاث وتجارب الآخرين. ويعتبر اختيار وإجراء البحوث والتجارب الزراعية قطرياً وقومياً مطلباً إستراتيجياً للاستفادة من المنجزات العلمية والتقنية وتوظيفها في النشاط الزراعي. ويرتبط ذلك بالتحديث التقني الذي يتوقف بدوره على البحوث العلمية والبحوث الزراعية الأساسية والتطبيقية بأنواعها المختلفة. وتزداد أهمية البحوث الزراعية وأهمية الاستثمارات في هذا الميدان، بسبب المتغيرات السريعة والمتلاحقة في المعلومات والممارسات، وبسبب الاكتشافات التقانية الحديثة، وتزايد الحرص على سرية البحث تحت شعار حقوق الملكية في عالم تحكمه منافسة مفتوحة. ويعتبر الاستثمار في ميدان البحوث الزراعية هو الأفضل من حيث العائد، وينطبق هذا بصورة خاصة على الدول العربية والدول النامية التي يحتل القطاع الزراعي دوراً بارزاً.

وتدل الدراسات التقييمية التحليلية[1] لتقدير عائد الاستثمارات التي أنفقت على البحوث الزراعية في بعض الدول مثل اليابان والولايات المتحدة إن ذلك العائد بلغ مستويات عالية قدر سنوياً بنحو 35 في المائة و65 في المائة على التوالي، كما أن عائد الأبحاث العلمية التقنية الزراعية والإدارة الزراعية والإرشاد الزراعي كانت عالية أيضاً. وتجدر الإشارة إلى أن عائد الأبحاث الزراعية يكون كبيراً وملحوظاً في المناطق التي لم يتم تنميتها واستخدام مخرجات الأبحاث على نطاق واسع وفي مقدمتها المنطقة العربية حيث انخفاض الإنتاجية وتدهورها.

وتشمل البحوث الزراعية الحديثة تقانات استنباط الأصناف المحسنة من المحاصيل الحقلية، وتتصدر التقانة الحيوية قائمة تلك التقانات التي تشمل الهندسة الوراثية أو الجينات وإعادة تركيب الحامض النووي واستخدام البكتيريا

(1) Agricultural Research Policy and Development, FAO.

والأنزيمات، وزراعة الأنسجة وإكثار وزراعة الأجنة، ومعالجة ونقل الشفرات الوراثية لإنتاج سلالات عالية الإنتاج من الثروة الحيوانية. كما تتضمن البحوث الزراعية تقانات نظم الري المرشدة لاستخدام موارد المياه، وكذلك نظم الزراعة الحديثة مثل الزراعة المحمية والزراعات الطبيعية وتقانات ما بعد الحصاد. وقد شهدت السنوات الأخيرة تطورات هامة في تلك المجالات في عدد من الدول العربية أسهمت في تطوير الإنتاجية الزراعية فيها، إلا أنها تعتبر غير كافية في ضوء النتائج الكمية التي تحققت، مما يؤكد أن التوسع في الاستفادة من مخرجات البحث الزراعي، واستخدامات التقانة الحيوية تعتبر الوسيلة الأفضل لدخول عالم المنافسة وتخفيض تكاليف الوحدة المنتجة في ظل موارد محدودة.

وتفتقر مؤسسات البحوث الزراعية في الدول العربية إلى الأعداد الكافية من الباحثين ذوي الخبرة العالية في المجالات التطبيقية الزراعية الأكثر تطوراً وحداثة، إذ يبلغ متوسط كثافة الكوادر الفنية العاملة في البحث والتطوير في الدول العربية حوالي ثلث الكثافة على المستوى العالمي، وحوالي 45 في المائة من مستواها في الدول النامية، وحوالي 10 في المائة من مستواها في الدول المتقدمة. وقد ضاعف من هذه الظاهرة محدودية احتكاك وتواصل الباحثين العرب بنظرائهم على المستوى الدولي للتعرف على الإنجازات التي تحققت، وإمكانيات نقل وتوظيف المناسب منها في البيئات الزراعية العربية، هذا إلى جانب محدودية الموارد المالية المخصصة للبحوث الزراعية في موازنات مؤسسات البحوث الزراعية الوطنية.

وبالرغم من أهمية البحوث الزراعية ودورها الفاعل في إحداث تغيرات تكنولوجية، إلا أن السياسات الموجهة والمنظمة للبحث العلمي في الدول العربية لم تضع البحوث العلمية التطبيقية أولوية متقدمة، حيث أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التجريبي لا تتجاوز 0.2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية مقابل نسبة تتراوح بين 2-3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة.

وفي إطار اهتمام الدول العربية بإفساح المجال للقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لتقديم الدعم للمنتجين الزراعيين للمشاركة في الارتقاء بالتقانات الزراعية المطبقة في مجال الزراعة التصديرية، فقد تركز جهد القطاع الخاص في نقل وتوطين التكنولوجيا الزراعية في الدول العربية في مجال إنتاج البذور والشتلات لأصناف نباتية ذات إنتاجية عالية باستخدام نظم الإكثار الحديثة، وفي تقديم خدمات متطورة في الإرشاد الزراعي، وفي ترويج الصادرات الزراعية بتوفير المعلومات اللازمة لإرشاد المنتجين والمصدرين، وتقديم الخدمات في مجال تصميم وتنفيذ شبكات الري المتطور وبوجه خاص في المناطق حديثة الاستصلاح.

وبالرغم من الدور الإيجابي الذي أداه القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في مجالات نقل وتوطين التكنولوجيا، إلا أن فاعلية هذا الدور مازالت محدودة الأثر إذ تنحصر في مجالات الزراعة التصديرية ذات العائد الأعلى من ناحية، وفي التعامل مع كبار المنتجين الزراعيين من ناحية أخرى. كما أن العديد من مؤسسات المجتمع المدني لا تمارس

أدواراً فعلية لخدمة أعضائها نظراً لضعف الدعم المالي المتاح لها. وفي هذا الإطار فإن تدعيم قدرة هذه المؤسسات يلزمه توجيه اهتمام خاص للتشريعات والنظم المنشأة لهذه المؤسسات من ناحية، وإلى كيفية تقديم الدعم والإسناد الذاتي لها لتؤدي دوراً فاعلاً من ناحية أخرى.

الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي في الدول العربية

الإنتاج النباتي: سجل الإنتاج النباتي عام 2012 زيادة بنسبة 3.2 في المائة نظراً لتحسن مستوى الغلة للمحاصيل المروية بنسبة 4.5 في المائة، بالرغم من انخفاض المساحة المحصولية بنسبة 2.7 في المائة. ويعود السبب في تحسن مستوى الغلة إلى الجهود المبذولة في الدول العربية لتحقيق مستويات أفضل للأمن الغذائي وكذلك التركيز على التوسع الرأسي باستخدام تقنيات الإنتاج الحديثة والبذور المحسنة والاهتمام بالخدمات المساندة للإنتاج من بحوث تطبيقية وإرشاد زراعي. وتشير تقديرات الإنتاج الزراعي لعام 2012 إلى أن غالبية المحاصيل الزراعية المروية قد سجل إنتاجها ارتفاعاً ملحوظاً بالمقارنة مع العام السابق، إذ زاد إنتاج الدرنيات بنسبة 17.1 في المائة نظراً لتحسن مستوى الغلة بنسبة 27.7، كما زاد إنتاج البذور الزيتية زيادة بنسبة 7.2 في المائة وزيادة في الغلة بنسبة 6.4 في المائة. وحقق إنتاج الخضروات والفواكه زيادة بنسبة حوالي 3 في المائة نظراً لزيادة المساحة المحصولية بنسبة 1.9 في المائة و2.1 في المائة على التوالي.

وتدل تقديرات الإنتاج لمعظم المحاصيل الزراعية أنها سجلت تطورات متباينة بالمقارنة مع العام السابق، حيث انخفض إنتاج الحبوب والقمح بنسبة 1.0 في المائة لكل منهما نظراً لتراجع المساحة المحصولية للحبوب بنسبة 5.0 في المائة وتراجع الغلة للقمح بنسبة 5.1 في المائة، كما سجل إنتاج الشعير انخفاضاً بنسبة 1.8 في المائة نظراً لتراجع مستوى الغلة بنسبة 5.7 في المائة. وقد انحصر ذلك الانخفاض في عدد من الدول العربية المنتجة الرئيسية مثل المغرب وسورية وتونس، الملحق (5/3) والجدول رقم (5) والشكل (1).

الجدول رقم (5)
معدل النمو السنوي للإنتاج الزراعي لعام 2012 بالمقارنة مع عام 2011

المحصول	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة	المحصول	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة
الحبوب	1.0-	5.0-	4.1	البذور الزيتية	7.2	0.7	6.4
القمح	1.0-	4.4	5.1-	الخضروات	3.0	1.9	1.1
الشعير	1.8-	4.2	5.7-	الفاكهة	2.9	2.1	0.8
الدرنيات	17.1	8.3-	27.7	الألياف	1.3	14.9	11.8-
البقوليات	1.9	1.5	0.4	المحاصيل السكرية	3.4	1.0	2.4

المصدر: الملحق (5/3).

الشكل (1) : تطور الإنتاج الزراعي من المحاصيل الزراعية الرئيسية في الدول العربية لعامي 2000 و2012

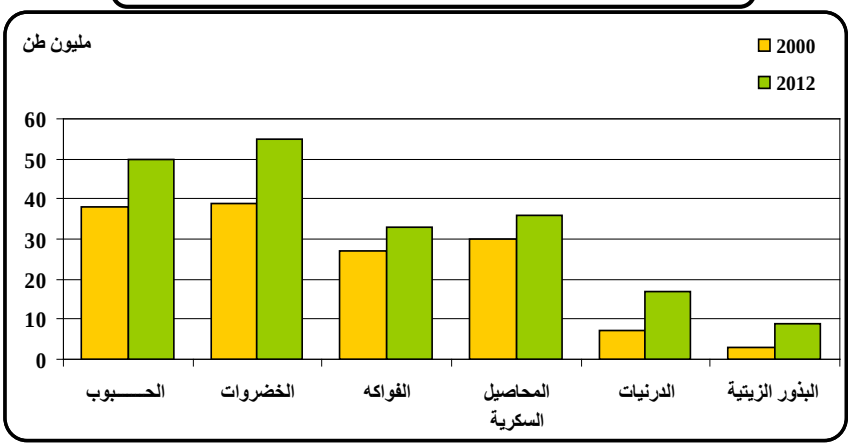

المصدر: الملحق (5/3).

يعود الأداء السلبي الذي سجله الإنتاج الزراعي في بعض المحاصيل الزراعية المطرية خلال عام 2012 إلى تراجع الغلة نظراً للأحوال الجوية والظروف المناخية غير المواتية، في حين حققت المحاصيل المروية زيادة في الإنتاج تراوحت بين 3.5 في المائة في قصب السكر و5.9 في المائة في الأرز نظراً لتحسن الغلة جراء التوسع في استخدام التقانة الإنتاجية الحديثة، والتوسع في استخدام الميكنة الزراعية ومدخلات الإنتاج الحديثة من بذور وأسمدة وتكثيف الإرشاد الزراعي.

إن تطوير الأداء الزراعي العربي يعتمد على التطوير الأفقي للزراعة العربية، الذي يتطلب تشجيع الاستثمار لتنفيذ مشروعات استصلاح الأراضي، وتوسيع قاعدة الموارد للإنتاج النباتي والحيواني، إلى جانب التوسع الرأسي باستخدام التقانة الحديثة في الزراعة العربية. كما يلزم مواجهة التحديات المناخية والحد من آثارها السلبية لتحسين كفاءة الأداء، من خلال زيادة الاهتمام برصد الظواهر المناخية، وتطوير أدوات وأساليب الرصد والاستقصاء والبحث والتحليل والتنبؤ والمحافظة على الموارد المائية وتنميتها ورفع كفاءة استغلالها، وبصفة خاصة مياه الأمطار، وعدم زراعة الأراضي الهامشية، إلى جانب الاستفادة من نتائج البحوث الزراعية التطبيقية في مجال التقانة الحيوية كاستخدام الأصناف المستنبطة ذات الإنتاجية المرتفعة والمقاومة للجفاف والحرارة والملوحة، واختيار التراكيب المحصولية الملائمة، وتطوير نظم التأمين الزراعي في المناطق الزراعية ذات الظروف المناخية المتقلبة. ويأتي في هذا السياق ضرورة تنسيق السياسات الزراعية العربية من منظور تكاملي في مجال البحث الزراعي، والتشريعات والقوانين الزراعية، والحجر الزراعي، والسلامة الصحية، وتوحيد المواصفات والمقاييس للسلع الزراعية.

الإنتاج الحيواني: سجل الإنتاج الحيواني في عام 2012 تراجعاً بنسبة 17.2 في المائة بالمقارنة مع عام 2011، إذ سجل عدد الأبقار والجاموس والأغنام انخفاضاً بنسبة 20 في المائة. وتتركز تلك الثروة في عدد من الدول العربية، وهي السودان ومصر وسورية والمغرب والصومال. ويرجع هذا التراجع في أعداد المواشي إلى انفصال جنوب

السودان الذي يمتلك ثروة حيوانية كبيرة. وقد أدى ذلك إلى تراجع إنتاج كل من اللحوم الحمراء بنسبة 10.4 في المائة والألبان بنسبة 1.2 في المائة. ومن جانب آخر فقد شهد الإنتاج الحيواني تطورات إيجابية في الدول الأخرى مثل مصر والمغرب حيث اتسعت مشاريع التربية والإكثار الحديثة، هذا إلى جانب تطبيق السياسات الحكومية الجديدة في تشجيع القطاع الخاص على إقامة المشاريع الكبيرة في هذا المجال. وسجلت بعض المنتجات الحيوانية خلال عام 2012 بالمقارنة مع عام 2011 زيادة تراوحت بين0.9 في المائة في البيض و15.2 في المائة في اللحوم البيضاء، الملحق (6/3).

سجلت أعداد الثروة الحيوانية في الدول العربية خلال السنوات الماضية زيادة طفيفة بلغت 1.1 في المائة، إلا أن تلك الزيادة لم يواكبها زيادة مناسبة في الطاقة العلفية مما انعكس على الإنتاجية والإنتاج، كما تراجع متوسط نصيب الفرد في الدول العربية من هذه الثروة من حوالي 0.270 رأس عام 2000 إلى حوالي 0.230 رأس في عام 2012. ويعود هذا الانخفاض إلى انتشار نظام الرعي المتنقل البدوي وشبه البدوي حيث ضعف الإدارة والإمكانات التنموية. وتتباين الدول العربية فيما بينها إذ سجل متوسط نصيب الفرد من تلك الأعداد زيادة في بعض الدول العربية، مثل مصر والسعودية. ويصعب حصر وتقييم إنتاج الثروة الحيوانية، وتوفير الرعاية الصحية اللازمة لضمان إنتاج مستدام في كل الظروف المناخية والبيئية الصعبة. وتعتبر إنتاجية الأغنام والماعز في الدول العربية بالمقارنة مع الدول الأخرى جيدة، إذ يتراوح وزنها بين 15-17 كيلوغرام، وبالمقابل تعتبر إنتاجية الأبقار من اللحوم والألبان في الدول العربية منخفضة إذ تمثل حوالي ثلث مستوى الإنتاجية في أستراليا و20 في المائة من مستواها في الولايات المتحدة وحوالي 25 في المائة من مستواها في أوروبا.

وتتمثل محاور تطوير الإنتاج الحيواني في الدول العربية في تحسين الظروف البيئية لتربية الثروة الحيوانية، وتنظيم استغلال وتطوير المراعي الطبيعية وحمايتها من التدهور والاستنزاف، وتوفير الخدمات والرعاية الصحية والبنى التحتية الأساسية، وإعداد وتأهيل الأيدي العاملة الماهرة اللازمة لنظم التربية الحديثة، وإكثار الأصناف ذات الإنتاج الجيد للحوم والألبان وتمتلك القدرة على التكيف مع الظروف البيئية المحلية.

الإنتاج السمكي: يقدر المخزون السمكي في الدول العربية بحوالي 8 ملايين طن، وقُدر الإنتاج السمكي في الدول العربية عام 2012 حوالي 4.3 مليون طن، أي بنسبة زيادة تقدر بنحو 3.6 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. ويمثل هذا الإنتاج حوالي 54 في المائة من حجم المخزون وحوالي 85 في المائة من الطاقة الإنتاجية الممكنة. ويبلغ متوسط الاستهلاك السنوي من الأسماك للفرد في الدول العربية حوالي 12 كجم مقابل 15 كجم للمتوسط العالمي. ويمثل الإنتاج من الصيد البحري حوالي 80 في المائة من إجمالي الإنتاج في الدول العربية، يليه الصيد من المياه الداخلية حوالي 16 في المائة، ثم الاستزراع السمكي حوالي 4 في المائة، الشكل (2).

الشـكل (2) : تطور إنتاج الأسمـاك في الـدول الـعربية
2000 و 2005 و 2010 - 2012

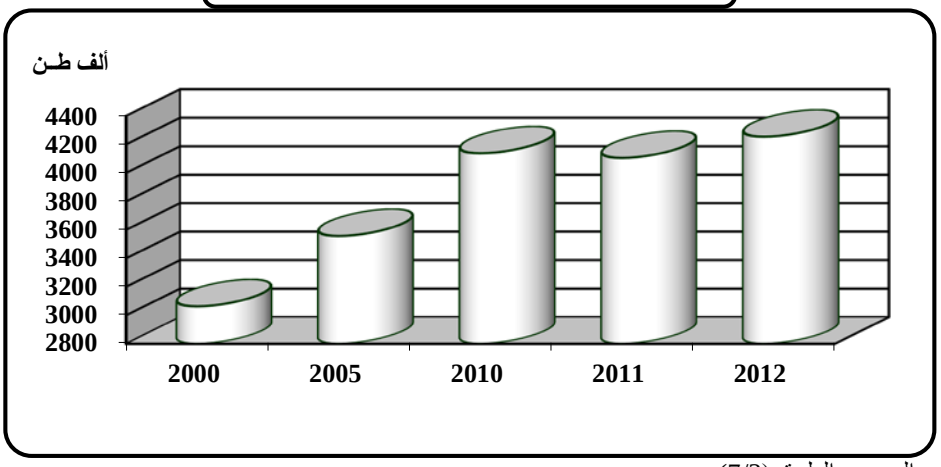

المصدر: الملحق (7/3).

ويتفاوت الإنتاج السمكي في الدول العربية من دولة لأخرى، إذ يمثل إنتاج المغرب وموريتانيا التي تمتد سواحلها البحرية على المحيط الأطلسي حوالي 41.7 في المائة من الإنتاج السمكي في الدول العربية. ويبلغ إنتاج الدول العربية المطلة على البحر المتوسط حوالي 41.6 في المائة من الإنتاج الكلي، ويمثل إنتاج دول الخليج العربي وبحر العرب حوالي 14.2 في المائة من الإنتاج السمكي العربي، يلي ذلك إقليم البحر الأحمر والمحيط الهندي الذي يشكل حوالي 2.5 في المائة من الإجمالي. وبالرغم من الزيادة التي تحققت في مجمل الإنتاج السمكي العربي إلا أن هناك تراجعاً في الإنتاج في ست دول عربية تراوح بين 0.9 في المائة في المغرب و27.8 في المائة في سورية. ويرجع الانخفاض في الإنتاج إلى الاعتماد الكبير على الأساليب التقليدية البدائية في الصيد البحري، واستنزاف الموارد السمكية نظراً لزيادة معدلات الصيد عن المستويات المسموح بها، وضعف مهارات الصيد لدى الكوادر العاملة في مجال الصيد، والظروف المعيشية والاجتماعية الصعبة التي يعيشها الصيادين، ونقص البنى الأساسية ومستلزمات الصيد البحري الحديث كالموانئ الحديثة المجهزة لأغراض الصيد ومخازن التبريد والتخزين، وتدني خدمات التسويق إلى جانب غياب التعاون والتنسيق بين الدول العربية في مجال استغلال واستثمار الموارد المشتركة، الجدول رقم (6) والملحق (7/3).

الجدول رقم (6)
تطور الإنتاج السمكي في الدول العربية
2012 ،2011 ،2000

(ألف طن)

الإقليـــم	2000	2011	2012	معدل النمو السنوي (%)	
				2012-2000	2012-2011
المحيط الأطلسي	1459.2	1781.9	1771.4	1.6	0.6-
الخليج العربي وبحر العرب	470.4	593.0	603.3	2.1	1.7
البحر الأبيض المتوسط	989.7	1623.7	1770.7	5.0	9.1
البحر الأحمر والمحيط الهندي	142.7	105.3	107.4	2.3-	2.0
الإجمالـــي	**3062.0**	**4103.9**	**4252.9**	**2.8**	**3.6**

المصدر: الملحق (7/3)

وتشمل مجالات تطوير الإنتاج السمكي في الدول العربية، وضع القوانين المشجعة للاستثمار في هذا النشاط، وإقامة مشاريع الاستزراع السمكي في المياه العذبة والمالحة، ورفع كفاءة المصايد الطبيعية، وتأهيل الكوادر البشرية العاملة في الصيد وتدريبها على التقانات الحديثة، ودعم محطات البحوث التطبيقية، وإيجاد قنوات تمويلية ميسرة لدعم صغار الصيادين لشراء المعدات والأدوات اللازمة لتطوير أعمالهم.

الأداء الزراعي العربي

على الرغم من الجهود التي بذلتها الدول العربية واهتمامها بقضايا التنمية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي، إلى جانب ما قامت به من تطوير في خططها الزراعية، إلا أن جهودها واجهت العديد من العقبات التي مازالت تؤثر سلباً على تحقيق النتائج المرجوة. وتتلخص أهم هذه المعوقات في، (1) عدم توفر المناخ الاستثماري المناسب بما في ذلك التشريعات والقوانين اللازمة، ومنح الميزة التفضيلية للمشروعات الزراعية، (2) عدم التوسع في استصلاح الأراضي الصالحة للزراعة، وتآكل بعض المزروع منها وضياعه بفعل الانجراف والتملح، و(3) ضعف الكثافة المحصولية[2]. الذي يقدر بنحو 70 في المائة موزعة بصورة تقريبية وسطية بين 60 في المائة في الأراضي المطرية و110 في المائة في الأراضي المروية. ويمكن رفع هذه الكثافة في المناطق المروية وزيادتها بنسبة 1.1 في المائة، أي إضافة حوالي 5 مليون هكتار وزراعتها بالمحاصيل ذات الفجوة الغذائية المرتفعة. كالحبوب مثلاً، (4) انخفاض إنتاجية الأرض المزروعة، حيث تتراوح بين 25 في المائة و 50 في المائة من الطاقة الإنتاجية الممكنة لها. ويبلغ متوسط إنتاجية الهكتار الواحد من الحبوب حوالي 1675/كيلوجرام/هكتار مقارنة بحوالي 1903/كيلوجرام/هكتار في الدول النامية و3745 و6873 كيلوجرام/هكتار في الدول الأوروبية وأمريكا على التوالي. وهناك إمكانات كبيرة لزيادة الإنتاجية الزراعية في الدول العربية من خلال تطبيق التقانات الزراعية الحديثة. (5) التوسع العمراني بالإسلوب العشوائي في معظم الدول العربية، والذي أصبح يمثل تهديداً حقيقياً لقاعدة الإنتاج الزراعي، (6) تفتت الملكيات والحيازات وتحويلها إلى حيازات صغيرة مما أسهم في ضعف كفاءة الاستغلال الزراعي.

الإنتاجية الزراعية العربية: تعتبر إنتاجية الأراضي الزراعية في الدول العربية، باستثناء مصر، ضعيفة بالمقارنة مع مجموعة الدول الأخرى في معظم المحاصيل الزراعية وفي المقدمة مجموعة الحبوب وهي الأكثر أهمية من حيث المساحة التي تشغلها أو من حيث قيمتها الاقتصادية وأهميتها الاستراتيجية والغذائية. ويتفاوت متوسط الإنتاجية في الزراعة المطرية والمروية نظراً للتفاوت في أساليب الزراعة واستخدام التقانة الزراعية الحديثة، ويعتبر تطوير الإنتاجية الأهم من حيث استمرار ديمومة زيادة الإنتاج الزراعي بالاعتماد على استخدام البذور المحسنة وتقنيات الري المتطور وزيادة مردود وحدة المساحة بتكلفة أقل من تكلفة التوسع الأفقي، فضلاً عن الإيجابيات التي يمكن تحقيقها والتي تتمثل في تحسين دخل المزارع، وانخفاض أسعار السلع الغذائية، وتقوية القدرة التنافسية للسلع الزراعية في الأسواق الخارجية.

[2] الكثافة المحصولية: حاصل قسمة المساحة المحصولية في سنة معينة على مساحة الأرض التي خصصت لزراعة تلك المحاصيل في تلك السنة.

وعلى صعيد تطور إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية في الدول العربية بالمقارنة مع الدول الأخرى إذ يتبين أن تلك الإنتاجية لازالت ضعيفة ودون المستوى المطلوب، وبصفة خاصة المطرية منها. وبالرغم من هذا الانخفاض إلا أن هناك مؤشرات تعكس بعض التطورات الإيجابية في هذه المعدلات خلال عامي 2011، 2012 في بعض المحاصيل كالدرنيات والمحاصيل السكرية والخضروات والفواكه، وتراوحت تلك الزيادة بين 0.8 في المائة و27.7 في المائة. وبمقارنة الإنتاجية خلال عام 2012 بمتوسط الفترة 2007-2012، حيث يضعف تأثير تذبذب الإنتاج الناجم عن التغيرات المناخية يتضح أن الإنتاجية قد سجلت تطورات إيجابية لمختلف المجموعات المحصولية إذ تراوحت نسبة الزيادة بين 0.7 في الفاكهة والقمح و7.3 في المائة في الدرنيات، الجدول رقم (7) والملحق (5/3).

الجدول رقم (7)
متوسط إنتاجية بعض المحاصيل الأساسية في الدول العربية بالمقارنة مع الدول الأخرى للفترة 2007-2012

(كجم/هكتار)

السلـــع	الدول العربية	الدول النامية	الدول الأوروبية	أمريـــكا	العالـــم
الحبوب	1659	1950	3745	6870	3554
القمح	2290	1890	3712	3954	3137
الشعير	912	1450	3330	3651	2675
البقوليات	1066	690	1690	2100	810
السمسم	302	517	5231	5500	538
الحمص	677	1174	1450	1650	869
البطاطا	23433	12086	19274	44490	18141

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بيانات الإنتاج الزراعي، 2012.

ويرجع التحسن في إنتاجية بعض المحاصيل إلى استخدام البذور المحسنة ذات الإنتاجية المرتفعة والمقاومة للأمراض والجفاف، واستخدام وسائل الري الحديثة، وتكثيف الإرشاد الزراعي، والتوسع في استخدام مدخلات الإنتاج الحديثة من بذور وأسمدة وميكنة زراعية. ويقدر متوسط استخدام الميكنة الزراعية في الدول العربية حوالي 9 جرار لكل ألف هكتار مزروع عام 2011 بالمقارنة مع 20 جرار على المستوى العالمي، كما بلغت المساحات المزروعة بالري الحديث في الدول العربية نحو 4.7 مليون هكتار. وبلغت حصة الهكتار من الأسمدة الكيماوية في الدول العربية حوالي 33 كيلوجرام مقابل 95 كيلوجرام للهكتار عالمياً. ومن جانب آخر فإن تحقيق مستويات مرتفعة من إنتاجية المحاصيل الزراعية في الدول العربية يتطلب العمل على الحد من التأثيرات المناخية والبيئية من خلال برامج وخطط تعتمد على زيادة تكثيف جهود الدول العربية في محورين متكاملين، يتمثل الأول في التطوير الأفقي للزراعة العربية، الذي يتطلب تشجيع الاستثمارات العربية لتنفيذ مشروعات استصلاح الأراضي العملاقة وتوسيع قاعدة الموارد اللازمة للإنتاج النباتي والحيواني. ويتمثل المحور الثاني في التوسع الرأسي باستخدام التقانات الحديثة في الزراعة العربية، التي تضمن تحقيق معدلات نمو في الإنتاجية تواكب الزيادات المتوقعة في الطلب على السلع والمنتجات الزراعية الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي. وتدل الدراسات والبحوث التطبيقية في مراكز البحوث الدولية أنه بالإمكان

مضاعفة إنتاجية معظم المحاصيل الزراعية في الدول العربية في مقدمتها الحبوب والخضروات والفواكه بما يتراوح بين ضعف وستة أضعاف الإنتاجية الحالية.

التجارة العربية في السلع الزراعية والغذائية

السلع الزراعية

الصادرات الزراعية: سجلت قيمة الصادرات الزراعية العربية وفقاً لتقديرات عام 2011 زيادة بنسبة 2.0 في المائة مقارنة بعام 2010، وبالمقابل حققت قيمة الواردات الزراعية العربية خلال الفترة نفسها زيادة بنسبة 2.3 في المائة. وكمحصلة لهذا التفاوت فقد سجل الميزان التجاري الزراعي العربي عجزاً بلغ 66.3 مليار دولار، وأصبحت الصادرات الزراعية العربية عام 2011 تمثل حوالي 21.4 في المائة من قيمة الواردات الزراعية العربية. وسجلت قيمة الفجوة بين قيمة الواردات الزراعية ومتحصلات الصادرات الزراعية العربية خلال الفترة 2000-2011 زيادة بنسبة 10.3 في المائة، الملحق (8/3) والجدول (8) والشكل (3).

الجدول رقم (8)
الصادرات والواردات الزراعية العربية

(مليون دولار)

	2000	2005	2009	2010	2011	معدل النمو (%) 2011-2000	معدل النمو (%) 2011-2010
الصادرات الزراعية	5243	10479	18428	17651	18010	11.9	2.0
الواردات الزراعية	27898	39611	69853	82429	84289	10.6	2.3
نسبة الصادرات إلى الواردات %	18.8	26.5	26.4	21.4	21.4		
الميزان التجاري الزراعي	-22655	-29132	-51425	-64778	-66280	10.3	2.3

المصدر: الملحق 8/3.
(- تعني عجز).

الشكل (3) : الصادرات والواردات الزراعية العربية
2000 و2005 و 2009 - 2011

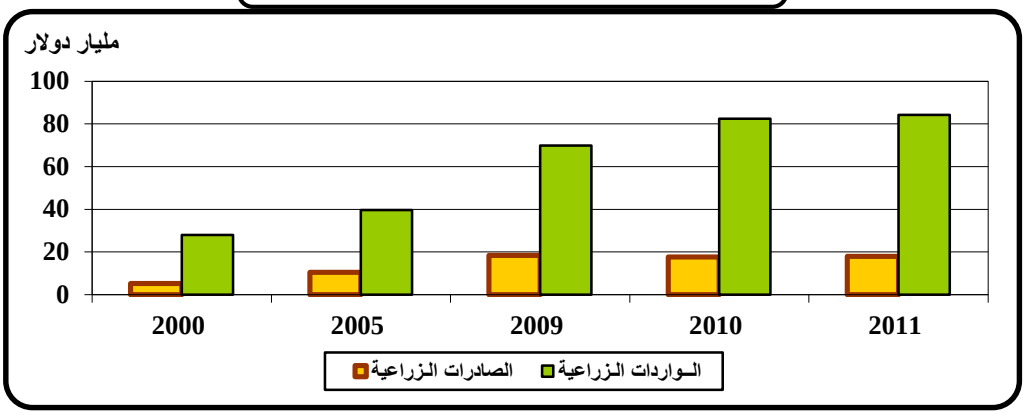

المصدر: الملحق (8/3).

ويرجع سبب ارتفاع عائد الصادرات الزراعية العربية إلى زيادة الصادرات الزراعية للدول العربية ذات الإمكانات التصديرية في مقدمتها تونس بنسبة 17 في المائة والإمارات، حيث تنشط تجارة إعادة التصدير، بنسبة 4.0 في المائة والسعودية بنسبة 2.3 في المائة. وسجلت الصادرات الزراعية لكل من سورية ومصر والمغرب والسودان عام 2011 بالمقارنة مع العام السابق تراجعاً تراوح بين 1.0 في المائة في سورية و15.8 في المائة في السودان. ويرجع سبب الانخفاض الذي شهدته الصادرات الزراعية في كل من سورية ومصر والسودان إلى انخفاض قيمة الصادرات بالعملات الأجنبية نتيجة تدهور سعر صرف العملات المحلية نظراً للظروف السياسية التي تشهدها تلك الدول، فضلاً عن انفصال الشطر الجنوبي من السودان. ولم تحقق أية دولة عربية فائضاً في ميزانها التجاري الزراعي عام 2011.

وتتباين قيمة الصادرات والواردات الزراعية فيما بين الدول العربية وفقاً لإمكانيات الإنتاج الزراعي، ومستويات الدخل، ومكونات تجارة السلع الزراعية ونوعياتها والمعاملات التسويقية. وتتصدر الإمارات والسعودية وسورية ومصر والمغرب وتونس والأردن مجموعة الدول العربية المصدرة، حيث تمثل صادراتها الزراعية حوالي 86 في المائة من إجمالي الصادرات الزراعية العربية، نتيجة لازدهار حركة تصدير السلع الزراعية عبر الدول العربية والدول الأخرى.

وفيما يتعلق بالواردات الزراعية، سجلت الواردات الزراعية في بعض الدول العربية زيادة عام 2011، بالمقارنة مع العام السابق، وتراوحت تلك الزيادة بين 0.6 في المائة في البحرين و28.5 في المائة في تونس. في حين حققت تلك الواردات تراجعاً في كل من السودان، مصر، المغرب، وموريتانيا وسورية وفلسطين، وتراوح ذلك الانخفاض بين 1.9 في المائة في فلسطين و28.8 في المائة في السودان. وتتصدر السعودية والإمارات ومصر والجزائر والعراق قائمة الدول العربية المستوردة للمنتجات الزراعية، حيث تشكل وارداتها حوالي 64.2 في المائة من إجمالي الواردات الزراعية العربية، الملحق (8/3) والجدول (9).

الجدول رقم (9)
صافي الواردات الزراعية العربية

البيـــــــان	صافي الواردات (مليون دولار)		متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات (دولار)	
	2000	2011	2000	2011
الدول العربية ذات الموارد الزراعية (1)	9,027	24,033	44	93
دول مجلس التعاون الخليجي (2)	9,477	32,354	323	703
الدول العربية الأخرى (3)	4,151	9,892	92	171
إجمالي الدول العربية	22,655	66,280	81	183
الدول الصناعية	2,803	16,780	3	18
الدول النامية	7,382	11,620	10	15

(1) تونس، الجزائر، مصر، المغرب، السودان، سورية والعراق.
(2) الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر والكويت.
(3) الصومال، جيبوتي، لبنان، ليبيا، موريتانيا، الأردن، فلسطين والقمر.
المصدر: الملحق (8/3)، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

بلغ صافي قيمة الواردات الزراعية لدول مجلس التعاون الخليجي عام 2011 حوالي 32.4 مليار دولار، أي نحو 48.8 في المائة من إجمالي قيمة صافي الواردات الزراعية العربية، وبلغ متوسط نصيب الفرد من صافي قيمة الواردات الزراعية في الدول العربية في نفس العام حوالي 183 دولاراً. ويتفاوت نصيب الفرد من قيمة تلك الواردات من دولة إلى لأخرى، إذ يتراوح بين 20 دولاراً في الصومال و1237 دولاراً في قطر.

السلع الغذائية الرئيسية

سجلت الصادرات العربية من السلع الغذائية زيادة بنسبة 3 في المائة في عام 2011 من حيث الكمية و9.1 في المائة من حيث القيمة. وسجلت صادرات بعض المجموعات السلعية تطورات متباينة إذ شهدت الصادرات من الأسماك التي تحتل المركز الثالث في قائمة الصادرات العربية من السلع الغذائية (17.1 في المائة)، زيادة بنسبة 9.3 في المائة من حيث الكمية وبنسبة 31.4 في المائة من حيث القيمة، والفواكه بنسبة 34.2 في المائة من حيث الكمية وبنسبة 20.6 في المائة من حيث القيمة. كما شهدت صادرات المجموعات السلعية الأخرى تطورات متباينة كالبطاطس والخضروات والفواكه والزيوت والأبقار والبذور الزيتية والبيض، إذ سجلت قيمة الصادرات منها زيادة تراوحت بين 2.1 في المائة في البيض و20.8 في المائة في البطاطس. وبالمقابل سجلت قيمة الصادرات العربية من الألبان واللحوم والأغنام والسكر الخام والبقوليات خلال عام 2011 تراجعاً تراوح بين 2.0 في المائة في السكر و16.0 في المائة في الألبان، الملحق (9/3).

الواردات العربية من السلع الغذائية الرئيسية: بلغت قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية عام 2011 حوالي 54.7 مليار دولار أي بزيادة قدرها 1.7 في المائة من حيث الكميات، وتراجع بنسبة 0.9 في المائة من حيث القيمة نظراً لانخفاض أسعار بعض السلع الغذائية في الأسواق العالمية بالمقارنة مع العام السابق. وبدراسة تطورات نسبة التغير في الواردات من السلع الغذائية عام 2011 بالمقارنة مع عام 2010 من حيث القيمة والكمية، يتضح أن مجموعة الحبوب تحتل الصدارة في قائمة الواردات العربية من السلع الغذائية عام 2011، وتمثل حوالي 37.3 في المائة من قيمتها الإجمالية، الجدول رقم (10).

الجدول رقم (10)
معدل النمو السنوي للواردات العربية من السلع الغذائية الرئيسية
2000 - 2011 و2010 - 2011

(نسب مئوية)

السلعة	2011-2000		2011-2010		السلعة	2011-2000		2011-2010	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
الحبوب والدقيق	3.0	9.0	1.6	0.5	الفواكه	5.7	9.5	12.9-	19.7-
سكر خام	4.6	12.3	5.5-	5.8	الأبقار	2.5-	4.9	27.1-	14.4
بقوليات	3.7	7.3	0.3	3.8-	الأغنام	0.2-	8.3	5.1	18.5
بذور زيتية	10.1	17.2	3.1-	5.9	اللحوم	8.0	12.2	1.7-	9.4-
زيوت نباتية	6.1	13.3	5.0	3.5-	الألبان	4.4	10.6	16.7	12.4
خضروات	4.7	5.9	3.4-	21.2-	البيض	6.8	12.6	8.0-	2.3-

المصدر: الملحق (9/3).

هذا، وقد سجلت الواردات من مجموعة الحبوب في عام 2011 زيادة بنسبة 1.6 في المائة و0.5 في المائة من حيث الكمية والقيمة على التوالي، ويعود سبب ذلك إلى زيادة واردات بعض الدول العربية من الحبوب والدقيق مثل مصر وتونس والجزائر والعراق. ويعتبر القمح السلعة الرئيسية في مجموعة الحبوب من حيث الأهمية النسبية، حيث تمثل قيمة وارداته عام 2011 حوالي 45 في المائة من إجمالي قيمتها، وتبلغ واردات مصر والجزائر والسعودية حوالي نصف الواردات العربية من القمح، الملحق (9/3).

كما يتبين من الجدول أعلاه أن الانخفاض في الكميات الإجمالية للواردات الغذائية عام 2011 رافقه انخفاض في قيمة بعض السلع كالخضروات والفواكه واللحوم والبيض، في حين رافق الزيادة في القيمة زيادة أيضاً في الكميات المستوردة في بعض السلع الزراعية كالحبوب والأغنام والألبان، بينما سجلت الكميات تراجعاً والقيمة زيادة في السلع الزراعية المستوردة كالسكر الخام والبذور الزيتية والأبقار. ومن جانب آخر فإن واردات الدول العربية من السلع الغذائية الأساسية لازالت تمثل نسبة عالية من قيمة الواردات العالمية لبعض المنتجات إذ بلغت عام 2011 نحو 55 في المائة من الأغنام والماعز، و20 في المائة من الحبوب و9 في المائة من السكر و11 في المائة من الألبان.

وخلاصة القول فإن هيكل الواردات العربية من السلع الغذائية يختلف عن هيكل الصادرات من تلك السلع، إذ تحتل الصدارة في قائمة الواردات الزراعية العربية مجموعة الحبوب والزيوت والسكر الخام، والألبان واللحوم، بينما تتصدر مجموعة الفواكه والخضار والأسماك، قائمة الصادرات الزراعية العربية التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها وتحقق مستويات عالية من الاكتفاء الذاتي منها.

الفجوة الغذائية العربية

بلغ حجم الاستهلاك من السلع الغذائية في الدول العربية عام 2011 أرقاماً قياسية، حيث بلغ حجم الاستهلاك من مجموعة الحبوب حوالي 114.5 مليون طن يليها السكر 41.5 مليون طن والألبان 33.0 مليون طن واللحوم 10.7 مليون طن. وبلغت قيمة الفجوة الغذائية الإجمالية للدول العربية عام 2011 حوالي 34.4 مليار دولار أي بارتفاع طفيف قدره 0.3 بالمائة بالمقارنة مع عام 2010. في حين بلغ متوسط تلك الفجوة حوالي 28.6 مليار دولار خلال الفترة 2005-2011. وتعتبر زيادة قيمة الفجوة الغذائية العربية محصلة للتطورات الحاصلة في الإنتاج المحلي وصافي الواردات (الصادرات - الواردات) لمختلف السلع الغذائية. وقد تراجعت الفجوة خلال عام 2011 بمعدلات متباينة لغالبية المجموعات السلعية الغذائية نتيجة الاحتياجات الاستهلاكية والإنتاج المحلي واستقرار اسعار بعض السلع الغذائية في ذلك العام. حيث انخفضت قيمة فجوة كل من الزيوت بنسبة 7 في المائة (من 4.2 مليار دولار إلى 3.9 مليار دولار) نظراً لزيادة الإنتاج في كل من السعودية ومصر والمغرب، والسكر بنسبة 6.7 بالمائة (من 3.4 مليار دولار إلى 3.2 مليار دولار) نظراً لزيادة الإنتاج في بعض الدول العربية وبصفة خاصة في السودان ومصر والمغرب،

والشعير بنسبة 2.7 بالمائة. وبلغت قيمة الفائض في الخضروات والبطاطس والأسماك والفواكه حوالي 6.9 في المائة من قيمة الفجوة الغذائية عام 2011، الجدول رقم (11) والملحق (10/3) والشكل (4).

الشكل (4) : تطور قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية (2011-2000)

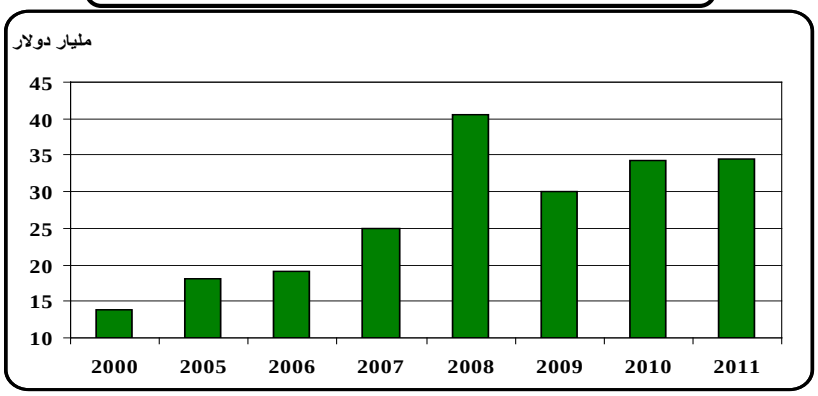

المصدر: الملحق (10/3).

ويتضح مما سبق أن الدول العربية مازالت تواجه عجزاً كبيراً في كافة مجموعات الغذاء الرئيسية باستثناء مجموعة الخضار والبطاطس والأسماك والفواكه التي حققت فائضاً في عام 2011 بلغ 2364 مليون دولار.

الجدول رقم (11)
الفجوة الغذائية العربية

(مليون طن)

السلـــعة	2000			2011		
	الإنتاج	صافي الواردات	الاستهلاك	الإنتاج	صافي الواردات	الاستهلاك
الحبوب	37.6	46.5	84.1	50.8	63.7	114.5
(القمح)	16.9	14.6	31.5	24.7	22.3	47.0
السكر	30.2	4.6	34.8	35.1	6.4	41.5
اللحوم	6.4	1.1	7.5	8.3	2.4	10.7
الألبان	18.7	7.5	26.2	24.4	8.6	33.0

المصدر: الملاحق (5/3)، (6/3)، (9/3).

وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، إلى ارتفاع متوقع لأسعار السلع الغذائية خلال السنوات القادمة، وذلك في ضوء استمرار النمو السكاني المرتفع بنسب أكبر من زيادة الإنتاج، وتحسن الأوضاع المعيشية والتغيرات المناخية، إذ يتوقع أن تصل قيمة الفجوة الغذائية العربية إلى حوالي 53 مليار دولار في عام 2020 بافتراض زيادة الفجوة بحدود 5 في المائة سنوياً (تأثير الزيادة السكانية وزيادة أسعار السلع الغذائية معاً).

الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية: لازال استمرار التفاوت القائم بين معدل نمو الإنتاج الزراعي والطلب على السلع الزراعية يشكل السبب الرئيسي في انخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية الأساسية في مقدمتها الحبوب والقمح والشعير والسكر والزيوت. ويمكن تصنيف السلع الغذائية من حيث معدلات الاكتفاء الذاتي التي حققتها خلال عام 2011 إلى أربع مجموعات، المجموعة الأولى وتضم السلع التي حققت اكتفاءً وفائضاً للتصدير وهي الخضروات والبطاطس والأسماك بمعدلات بلغت حوالي 106.6 في المائة، و105.4 في المائة، و100.9 في المائة على التوالي. وتشمل المجموعة الثانية السلع التي حققت معدلات اكتفاء عالية وهي الفواكه والبيض بمعدلات بلغت حوالي 98.5 في المائة و95.5 في المائة على التوالي. وتضم المجموعة الثالثة السلع التي حققت نسبة اكتفاء متوسطة وهي اللحوم والألبان ومشتقاتها، والأرز بمعدلات بلغت حوالي 75.6 في المائة، وحوالي 72.7 في المائة، وحوالي 59.8 في المائة على التوالي. أما المجموعة الرابعة التي تعتبر نسبة الاكتفاء الذاتي فيها متدنية وتشكل القسم الأكبر من عناصر الفجوة الغذائية، حيث تشمل الحبوب، وفي مقدمتها القمح، والزيوت والشحوم، والسكر، حيث بلغت تلك المعدلات حوالى 45.7 في المائة للحبوب و41.2 في المائة للزيوت والشحوم و30.1 في المائة للسكر، الملحق (10/3).

التعاون العربي في مجال الأمن الغذائي

يمتلك الوطن العربي الكثير من الموارد التي تؤهله لتوفير احتياجاته الغذائية وتحقيق فوائض للتصدير من السلع الغذائية النباتية والحيوانية، إذ تمتلك الدول العربية مجتمعة حوالي 120 مليون هكتار من الأراضي الزراعية التي لم تستثمر بعد، ويقع الجزء الأكبر منها في السودان حيث تتوفر مصادر المياه التي يمكن استثمارها لتعزيز الأمن الغذائي في الدول العربية. هذا فضلاً عن إمكانات التنمية الرأسية عبر تحديث أنماط الإنتاج الزراعي التقليدية، وتطوير أنظمة البحث العلمي، كما تتميز الزراعة العربية بتنوع بيئاتها الطبيعية مما يتيح إمكانات تنوع وتوفر المحاصيل النباتية والإنتاج الحيواني على مدار العام. وتحظى معظم الدول العربية بقدرات استثمارية كبيرة، وتحتاج هذه الاستثمارات إلى مناخ مناسب تتوفر فيه الأطر القانونية والتشريعية الملائمة، والخدمات الأساسية في مناطق الإنتاج الزراعي. كما تتوفر مجالات واسعة لاستثمار الثروة السمكية والحيوانية.

لقد أولت الدول العربية اهتماماً كبيراً بموضوعات الأمن الغذائي والأمن المائي منذ عقد السبعينات، إذ تم تأسيس العديد من مؤسسات العمل العربي المشترك لدعم وتعزيز التنمية الزراعية فتأسست الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية في عام 1974، وقد نفذت الشركة عدداً من المشاريع لتنمية الثروة الحيوانية تجاوزت تكاليفها 500 مليون دولار، كما أنشئت الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي في عام 1976، حيث ساهمت الهيئة في عدد من مشروعات التصنيع الزراعي شملت صناعة السكر والزيوت والأعلاف. كما نفذت مشاريع تطوير الأراضي الزراعية وبلغت استثماراتها لغاية 2011 حوالي 700 مليون دولار. إلى جانب ذلك فقد تم إنشاء عدد من المنظمات العربية المتخصصة كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، والاتحاد العربي

للصناعات الغذائية، والاتحاد العربي للأسماك. وقد ساهمت هذه المنظمات في تدعيم العمل العربي المشترك في المجال الزراعي وإجراء بعض البحوث التطبيقية وتطوير كفاءة الأراضي، واستخدام المياه، وإعداد برامج التنسيق والتكامل الزراعي. كما أعدت إستراتيجية الأمن الغذائي العربي عام 1980، وتشكيل فريق الأمن الغذائي في عام 1983 الذي قام بإعداد 153 مشروعاً لإنتاج السلع الغذائية، وتم اختيار 27 مشروعاً ذات أولوية تم ترويج عددٍ منها لدى القطاع الخاص، وقد اعترضت مجموعة من العقبات جهود فريق العمل حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة.

ومن التطورات المهمة في مجال تمويل المشروعات الزراعية إنشاء مجموعة من مؤسسات التمويل الوطنية والإقليمية حيث أسهمت هذه المؤسسات في تمويل مشروعات هامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية منها مشروعات للتنمية الزراعية وبناء السدود بلغت قيمتها حوالي 13 مليار دولار ساهمت في تمويل 20 مشروعاً للتنمية الزراعية والمشروعات المائية شكلت حوالي 11 في المائة من عملياتها التمويلية حتى نهاية عام 2012. وقد أسهمت هذه المشروعات في تعزيز الأمن الغذائي والأمن المائي العربي. كما ركزت هذه المؤسسات على تمويل مشاريع البنية الأساسية لتوفير الحاضنة الرئيسية للتنمية وفي مقدمتها مشاريع الطرق والجسور والربط الكهربائي. كما تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي استكملت إجراءات العمل بها في عام 2005، وسيلة فاعلة في تعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية، ومن بينها السلع الزراعية. كما أقرت القمة العربية التي عقدت في الرياض عام 2007 إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين، وتضمنت برامج محددة لتحقيق الأمن الغذائي، وتعتبر هذه الإستراتيجية إطاراً للعمل العربي المشترك لتعزيز الأمن الغذائي العربي.

كما أقرت قمة الكويت الاقتصادية والتنموية والاجتماعية عام 2009 إطلاق المشروع الطارئ للأمن الغذائي. ويهدف المشروع الى تعزيز فرص الاكتفاء في السلع الغذائية الرئيسية التي تمثل الجزء الأكبر من قيمة الفجوة الغذائية، وتشمل مجموعة الحبوب والمحاصيل السكرية والبذور الزيتية. كما يهدف المشروع إلى تحقيق فرص استثمارية مجدية للقطاع الخاص في القطاع الزراعي. ويتوقع أن يسفر المشروع عن تحقيق زيادة مباشرة من إنتاج الحبوب تقدر بحوالي 20 مليون طن و6.3 مليون طن من الأرز و26 مليون طن من السكر وحوالي مليون طن من المحاصيل الزيتية. كما يتوقع أن يوفر حوالي 8.6 مليون فرصة عمل، الإطار رقم (1).

الإطار رقم (1)
التعاون العربي في مجال الأمن الغذائي

يزداد العجز الغذائي في الدول العربية حدة، ويتسارع بمعدلات كبيرة، وتتسع الهوة بين الإنتاج والاستهلاك نتيجة لعدم تكافؤ النموّ مع الزيادة السكانية المرتفعة، وتحسن مستوى المعيشة، والزيادات الكبيرة في أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية. ومع استمرار المعوقات المتراكمة في بنية القطاع الزراعي، وضعف الإجراءات لمعالجة العقبات التي تحول دون استثمار الموارد المتوفرة بالكفاءة المطلوبة، وتحقيق المعدلات المأمولة في الإنتاجية، فإن الفجوة الغذائية ازدادت من حوالي 14 مليار دولار عام 2000 إلى حوالي 34 مليار دولار عام 2011 وبنسبة نمو سنوي تقارب 8 بالمائة.

ومن المؤمل أن تسهم اتفاقيات التعاون الاقتصادي بين الدول العربية، وتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وإقرار الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية لعام 2025 في قمة الرياض عام 2007، وإقرار المشروع الطارئ للأمن الغذائي في قمة الكويت عام 2009، في إعطاء القطاع الزراعي الأهمية التي يستحقها في أولويات التنمية في الدول العربية، من حيث تخصيص الاستثمارات، والموارد المالية اللازمة، وتوفير البنى الأساسية التي تعتبر شرطاً لازماً لتحقيق التنمية بشكل عام والزراعية بشكل خاص، كالكهرباء، والطرق، ومشروعات الري الحديث، والمخازن، ومراكز التسويق والتبريد، ووسائل النقل المتطورة، وتوفير البنية القانونية والتشريعية الملائمة لإطلاق الاستثمار الزراعي، وإعطاء القطاع الخاص دوراً فاعلاً في تنفيذ المشروعات الزراعية، وتوفير الشروط اللازمة لذلك. بما في ذلك استثمار الموارد المتوفرة في الدول العربية من المياه، والأراضي الزراعية، والعمالة، والكفاءات العالمية بشكل رشيد.

وقد أعدت الحكومة السودانية مبادرة لتحقيق الأمن الغذائي العربي من خلال تنفيذ برنامج متكامل للتنمية الزراعية في السودان، يستثمر الموارد الكبيرة من الأراضي الزراعية، والمياه، والثروة الحيوانية، ومن المؤمل أن تبادر مؤسسات التمويل العربية وفي مقدمتها الصندوق العربي توفير التمويل اللازم لإعداد دراسة شاملة تتضمن برنامجاً متكاملاً للتنمية الزراعية، وخططاً قطاعية متطورة للتنمية الزراعية في مناطق السودان المختلفة. ومن المأمول أن تكون هذه الدراسة منجزة في نهاية عام 2014، ليبدأ تنفيذ المشروعات ابتداءً من العام التالي. ويتضمن البرنامج تحليلاً لواقع الأمن الغذائي العربي، وتقييماً لموارد السودان الزراعية، والدراسات المتوفرة والمطلوب إنجازها، ونماذج مختلفة ومرنة للتراكيب المحصولية، وخطط قطاعية لكل منطقة وفقاً للميزات المواردية والمناخية التي تتوفر فيها.

إن توجه الدول العربية إلى العمل بشكل جدي لتحقيق التنمية الزراعية واستغلال الموارد المتاحة، سوف يوفر موارد مالية ضخمة تخصص لاستيراد الغذاء من مناطق العالم المختلفة، ويساهم بشكل فعال في تحقيق الأمن الغذائي والمائي العربي، وفيما عدا ذلك فإن أزمة الغذاء ستزداد تفاقماً إلى الحد الذي لا تستطيع كثير من اقتصادات الدول العربية مواجهة أعباءها وآثارها المختلفة على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في الدول العربية.